

حين سمع أبا هريرة يكبر في الليل ، قال مضارب : (بينما أنا أسير تحت الليل ، إذا رجل يكبر ، فألقه بعري ، فقلت من هذا ؟ قال أبو هريرة . قلت : ما هذا التكبير ؟ قال : شكر . قلت : على مه ؟ قال : كنت أجيراً لبسرة بنت غزوان بعقبته (١) رجلى ، وطعام بطنى ، وكانوا إذا ركبوا سقت بهم ، وإذا نزلوا خلدتهم ، فزوجنيها الله ! ! فهى امرأتى) (٢) .

فأبو هريرة يشكر الله عز وجل على نعمه وتوفيقه لزواجه من بسرة ، وأى شىء فى هذا ؟ أى شىء أكثر من طيب نفس أبى هريرة وصفائها ، ورضائها بما قسم الله له . واحترامه لأنعم الله تعالى ، وتواضعه وتذكره ما كان عليه وإقراره بفضل الله عز وجل عليه . ولكن المؤلف استغل طيب نفس أبى هريرة للتشهير به ، ورأى فى كل ذلك مادة غزيرة يشوهها كما يحب ويرضى .

وفى هذا كله يرى أن الأمويين استعبدوه ببرهم (فلكوا قياده ، واحتلوا سمعه وبصره وفؤاده ، فإذا هو لسان دعايتهم فى سياستهم ، يتطور فيها على ما تقتضيه أهواؤهم .. ص ٣٥) .

هكذا أراد المؤلف أن يصور أبا هريرة ، الذى عرفنا اعتزاله الفتن ، وسيره مع الحق ، ومناصحته للمسلمين ، وجهه لأهل البيت .

وهكذا يأبى الله إلا أن يقوِّض ما حاكه أعداء أبى هريرة من شبهات ضده ، ويكشف النقاب عن وجه الحق ، ليزهق الباطل ، وصدق الله العظيم إذ يقول : « بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه » (٣) .



ثانياً - هل وضع أبو هريرة الأحاديث كذباً على رسول الله ؟

لقد افترى المؤلف على أبى هريرة افتراءات لا يتصورها إنسان من مستشرق متجاهل أو من عدو متحامل ، قال : (فتارة يفتنث الأحاديث

(١) العقبة ، أى نوبة ركوبه .

(٢) سير أعلام النبلاء ، ص ٤٤٠ ، ج ٢ .

(٣) الأنبياء : ١٨ .

في فضائلهم ، . . . وتارة يلفق أحاديث في فضائل الخليفين ، نزولا على رغائب معاوية وفئته الباغية . إذ كانت لهم مقاصد سياسية ضد الوصى وآل النبي . . وحسبك حديثه في تأمير أبي بكر على الحج سنة براءة - وهي سنة تسع للهجرة - وحديثه في أن عمر كان محدثاً تكلمه الملائكة (١) . وقد اقتضت سياسة الأمويين في نكاية الهاشميين تثبيت هذين الحديثين وإذاعتهمما بكل ما للمعاوية وأعوانه . . من وسيلة أو حيلة . . حتى أخرجهما الصحاح . . وتارة يقتضب أحاديث ضد أمير المؤمنين جرياً على مقتضى تلك السياسة كقوله : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لم تحبس الشمس أو ترد لأحد إلا ليوشع بن نون ليألى سار إلى بيت المقدس » . . (ص ٣٦ - ٣٧) .

لقد سيطر على المؤلف هواه ، حتى أصبح لا يرى في أبي هريرة إلا الكذوب الوضاع ، فتنكب سبيل الحق ، وقذف الصحابة بالكذب ، وتجاهل ما أجمع عليه المؤرخون الثقات ، واعتمد على روايات الضعفاء ، فكان كلام الطبرسي عنده كالتنزيل الحكيم ، وضرب بصحاح الكتب عرض الحائط ، فيحاول طمس الحق ، وتحريف الصواب ؛ وإنني قبل أن أجيب عن زعمه أن الرسول صلى الله عليه وسلم عزل أبا بكر عن ولاية الحج أتساءل كيف حبست الشمس أو ردت لأمر المؤمنين على رضى الله عنه ؟ وهل أمسكت الشمس عن الغروب ليتمكن رضى الله عنه من أداء صلاة العصر في وقتها ؟ إن هذه معجزات لا تكون في كل وقت ، ولا يمن الله بها إلا على رسله !! ثم لم تُرد الشمس له أو تمسك ، ويمكنه أن يقضى الصلاة !! والصحاح لم تذكر شيئاً عن هذا الخبر ، فأترك للمؤلف أن يبين لنا كيف حبست الشمس ومتى كان ذلك علناً نفيد منه ؟ لقد ادعى هذا قبله ابن المطهر الحلي ، ورد عليه ابن تيمية رداً قوياً ، ويبيّن كذب هذا الادعاء (٢) .

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون ، فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر) . فتح الباري : ٤٩/٨ . محدث بفتح الدال : أى ملهم وصادق الظن ، يجري الصواب على لسانه ، والتاريخ يشهد لعمر بهذا في أمور مشهورة .

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال ، ص ٥٢٤ وما بعدها .

وأما حديث أبي هريرة في تأمير أبي بكر على الحج سنة براءة ، فإنه جاء من طرق كثيرة لا يرقى إليها الشك . ولا يتناولها الظن ، والمؤرخون مجمعون على أنه كان أمير الحج ذلك العام ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث علياً بأول براءة ، ليقرأها على الناس ، وقد سأل أبو بكر علياً عندما أتاه : هل استعملك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الحج ؟ قال : لا ولكن بعثني أقرأ أو أتلو براءة على الناس (١) . ويقول الإمام الشافعي : (بعث رسول الله أبا بكر والياً على الحج في سنة تسع ، وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة ، وشعوب متفرقة ، فأقام لهم مناسكهم ، وأخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم ، وبعث علي بن أبي طالب في تلك السنة فقرأ عليهم في مجتمعهم يوم النحر آيات من سورة (براءة) ، ونبذ إلى قوم على سواء ، وجعل لهم مدداً ونهاهم عن أمور) (٢) .

ولكن المؤلف - الذي اتبع المنهج العلمي ، والدوق الفنى السليم ، كما ادعى - أبى إلا أن يساير أصول عقيدته ، ورفض هذه الروايات ، وقبل رواية الطبرسى وفيها أنه أعطى علياً أول براءة (وعهد إليه بالولاية العامة على الموسم ، وأمره بأن يخير أبا بكر بين أن يسير مع ركابه أو يرجع إلى المدينة) (٣) .

الأول : أنها شاذة ومنكرة لمخالفتها الروايات الصحيحة الموثوق بها .
الثانى : أنها غير مسندة فلا تقوم دليلاً ؛ وكيف نحكم بصحتها ، ونقبلها من غير أن نعرف الأئمة الذين نقلوها إلينا ؟ .
ولو فرضنا أنها صحيحة السند ، ولم يذكره الكاتب ، فهي مردودة من

(١) سيرة ابن هشام : ٢٠١/٤ . وانظر البخارى بشرح السندى : ٧٦/٣ . حج أبي بكر بالناس سنة ٩ .

(٢) الرسالة : ٤١٤ ، رقم الفقرة : ١١٣٣ و ١١٣٤ . وانظر المتقى من مناج الاعتدال ، ص ٣٤٠ حيث يرد ابن تيمية على الحسن بن يوسف بن على بن المطهر الحلى ، (٦٤٨ - ٥٧٢٦) ، وينقض ما ادعاه من عدم تولية الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي بكر إمارة الحج سنة تسع . وانظر ص ٤٩٧ و ٥٣٩ منه .

(٣) أبو هريرة لعبد الحسين : ١٦٢ عن مجمع البيان : ٣/٣ .

حيث المتن ، لأنها تخالف إجماع الروايات الموثوق بها ، التي لم يستشهد بها المؤلف (١) ثم حاول الكاتب أن يدعم رأيه هذا بروايات ضعيفة تطعن في كبار الصحابة ، وهي تتنافى مع المنطق السليم ، ويرفضها الذوق الفني ، ويردها المنهج العلمي ، ويدحضها الواقع التاريخي بما يعارضها وينقض صحتها . فمما استشهد به ما رواه عن ابن عباس في الصفحة (١٦٦) من كتابه قال : (قال مرة : إني لأماشي عمر بن الخطاب في سكة من سكك المدينة إذ قال لي : يا ابن عباس ما أرى صاحبك إلا مظلوماً ، قال : فقلت في نفسي : والله لا يسبقني بها . فقلت له : يا أمير المؤمنين : فاردد إليه ظلامته ، فانتزع يده من يدي ومضى يهيمهم ساعة ، ثم وقف فلحقته ، قال : يا ابن عباس ، ما أظنهم أنهم منعهم عنه إلا أنهم استصغروه ، فقلت : والله ما استصغره الله ورسوله حين أمره أن يأخذ براءة من صاحبك ، فأعرض عني وأسرع الحديث) .

سد إن هذا الخبر مردود من وجوه ينطق بها النص نفسه ، منها :

— أولاً : متى أماشي الخليفة الفاروق ابن عباس رضي الله عنهما ؟ ومتى دار بينهما هذا الحوار ؟ يفهم من النص أن هذا الحادث كان في خلافة عمر رضي الله عنه أي بين سنة (١٣ و ٢٣) فإن كان خطابه هذا في أول خلافته — أي حين كان عمر ابن عباس ست عشرة سنة وعمر أمير المؤمنين ثلاثاً وخمسين سنة ، لأن عمر ولد قبل الهجرة بأربعين سنة ، وابن عباس ولد قبلها بثلاث سنين — فهو غير معقول ، ولا يتصور أن يناقش عمر رضي الله عنه ابن عباس — وهو فتى يافع في مقتبل العمر — في أمور الخلافة ، وفي الأمة أكابر الصحابة ! !

وإن كانت الحادثة في آخر عهد عمر رضي الله عنه يكون له ثلاث وستون سنة ولابن عباس ست وعشرون سنة ، يبعد معها أن تجري مثل هذه

(١) انظر مسند الإمام أحمد : ٣٢/٢ رقم ٥٩٤ و صفحة ٣١٩ رقم الحديث : ١٢٨٦ .
وسيرة ابن هشام والبخارى والرسالة المذكورين آنفاً . وتاريخ الطبري : ٣٨٢/٢ .

المناقشة بينهما ، لما عرفنا من أدب ابن عباس ووقار عمر ؛ ورجوعه إلى الحق .

ثانياً : إن علائم الوضع ظاهرة على هذا الخبر ، ذلك لأن علياً رضى الله عنه لم تقم له بعد جماعة وأصحاب ، حتى يقول أمير المؤمنين عمر لابن عباس : (ما أرى صاحبك إلا مظلوماً) ولم كان مظلوماً؟ وما هي المناسبة التي تدعو أمير المؤمنين لأن يتعطف ابن عباس ويسرى عنه باعتزافه بظلامة أبي الحسن ؟ .

ثم هل يتصور من عمر أن يعرف ظلامة لإنسان ولا يردّها ؟ وكيف يكون هذا ولا يرد ظلامة صاحبه على رضى الله عنهما ؟ .

ولو سلمنا بوقوع هذه المحاورة ، فن هؤلاء الذين ظلموه ؟ ومن يعنى في قوله : (ما أظنهم منعهم عنه إلا أن استصغروه) ؟ .

ثم من الذين منعوا عنه الخلافة ، ومن الذى استصغره ، وهل كان صغيراً حقاً ؟؟ لم يمنع أحد الخلافة عنه أيام بيعة الصديق ، بل أجمع الناس على خلافة أبي بكر ، ولم يبد على رضى الله عنه أى استياء منها وسرعان ما أعلن بيعته ؛ ولا يمكن أن يقصد عمر بقوله هذا أحقية على رضى الله عنه بالخلافة من الصديق ؛ والتاريخ دليل على ما ذهب إليه جمهور المسلمين . ثم إن علياً نفسه لم يكن صغيراً آنذاك ، وكما وافق على خلافة أبي بكر وافق على خلافة عمر وأعلن بيعته ، والإمام على نفسه يشهد للعمرين بمكاتهما فيدحض كل افتراء وكذب ، وينقض ما ورد في هذا الخبر . ويأتى الله إلا أن يظهر الحق على لسان ابن عباس رضى الله عنهما ، الذى لُقِّقَ ذاك الخبر على لسانه . قال ابن عباس رضى الله عنهما : وضع عمر على سريره فتكنفه الناس ، يدعون ويصلون قبل أن يرفع وأنا فيهم ، فلم يرعنى إلا رجل آخذ بمنكبي ، فإذا على بن أبي طالب فترحم على عمر وقال : ما خلّفت أحداً أحب إلىّ أن ألقى الله بمثل عمله منك ، وإيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ، وحسبت أنى كنت كثيراً أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ذهب أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر »

وخرجت أنا وأبو بكر وعمر « (١) . فرضى الله عن الصحابة جميعاً وأرضاهم ، فقد كانوا خير قدوة للناس في حياتهم واخوتهم ، ولكن أهل الأهواء أبوا ألا أن يبعدوا الشقة بينهم ، ويصطنعوا الخلافات ، ويستغلوا بعض الحوادث ، يدفعهم إلى ذلك الضغائن والحقد الذى فى نفوسهم ضد الإسلام والمسلمين ، كل ذلك لتفريق الكلمة وتحقيق مآربهم وإشباع ميولهم .

(١) فتح البارى : ٤٧/٨ . والأخبار التى تعارض ما رواه مؤلف كتاب (أبو هريرة) وتثبت حب على رضى الله عنه للخلفاء الثلاثة ، وعدم إنكاره لخلافهم أو اعتبار نفسه خصماً لهم يريد رد ظلامته ، أقول إن هذه الأخبار كثيرة جداً منها : ما ذكره السيوطى قال : « أخرج ابن عساكر عن الحسن قال : لما قدم على على البصرة قام إليه ابن الكواء ، وقيس ابن عباد فقللا : ألا تخبرنا عن مسيرك هذا الذى سرت فيه تتولى على الأمة تضرب بعضهم ببعض ؟ أعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم عهده إليك ؟ فحدثنا فأنت الموثوق المأمون على ما سمعت فقال : أما أن يكون عندى عهد من النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك فلا ، والله لئن كنت أول من صدق به ، فلا أكون أول من كذب عليه ، ولو عندى من النبى صلى الله عليه وسلم عهد فى ذلك ما نركت أخا تيم بن مرة ، وعمر بن الخطاب يقومان على منبره ولقاتلتهما بيدي ولو لم أجد إلا بردى هذا ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل قتلاً ، ولم يمت فجأة ، مكث فى مرضه أياماً وليالى يأتيه المؤذن فيؤذنه بالصلاة فيأمر أبا بكر فيصلى بالناس وهو يرى مكانى ، ثم يأتيه المؤذن فيؤذنه بالصلاة ، فيأمر أبا بكر فيصلى بالناس ، وهو يرى مكانى ، ولقد أرادت امرأة من نسائه أن تصرفه عن أبى بكر فأبى وغضب ، وقال : « أنتن صواحب يوسف . مروا أبا بكر يصلى بالناس » فلما قبض الله نبيه صلى الله عليه وسلم نظرنا فى أمورنا فاخترنا لدينانا من رضىه نبي الله لديننا . وكانت الصلاة أصل الإسلام وقوام الدين ، فبايعنا أبا بكر ، وكان لذلك أهلاً لم يختلف عليه منا اثنان . فلما قبض تولاهما عمر ، فأخذنا بسنة صاحبه ، وما يعرف من أمره ، فبايعنا عمر ، ولم يختلف عليه منا اثنان ، فلما قبض تذكرت فى نفسى قرابتي وسابقتى وسالفتى وفضلى ، وأنا أظن أن لا يعدل بى . ولكن خشى ألا يعمل الخليفة بعده ذنباً إلا لحقه فى قبره ، فأخرج منها نفسه وولده ، ولو كانت محاباة منه لآثر بها ولده ، فبرئ منها إلى رهط من قريش ستة أنا أحدهم ، فلما اجتمع الرهط ظننت ألا يعدلوا بى ، فأخذ عبد الرحمن بن عوف موثقنا على أن نسمع ونطيع لمن ولاء الله أمرنا ، ثم أخذ بيد عثمان ابن عفان ، وضرب بيده على يده فنظرت فى أمرى فإذا طاعنى قد سبقت بيعتى ، وإذا ميشاقى قد أخذ لغيرى ، فبايعنا عثمان فأديت له حقه ، وعرفت له طاعته ، وغزوت معه فى جيوشه ، وكنت آخذ إذا أعطانى وأغزو إذا أغزانى وأضرب بين يديه الحدود بسوطى . فلما أصيب نظرت فى أمرى ، فإذا الخليفان اللذان أخذاهما بعهد رسول الله إليهما بالصلاة قد مضيا ، وهذا الذى أخذ له الميثاق قد أصيب فبايعنى أهل الحرمين وأهل هذين المصرين ، فوثب فيها من ليس مثلى ولا قرابته كقرابتي ، ولا علمه كعلمى ، ولا سابقته كسابقتي ، وكنت أحق بها منه . اهـ »

انظر تاريخ الخلفاء القائمين بأمر الأمة للسيوطى : ١١٩ .

ومعاذ الله أن يروى ابن عباس ذلك الخبر ، ولكن يد الوضع صنعته ،
لتثبت بالفقرة الأخيرة منه أحقية على رضى الله عنه بالخلافة . . ولتثبت
ولايته العامة على الحج سنة براءة .

ثالثاً : إن هذا الخبر لم يرد فى كتاب موثوق به ، وقد نقله الكاتب
عن كتاب (الموفقيات) للزبير بن بكار المشهور ، وهو ثقة قد ألف تاريخه
هذا للموفق بالله بن المتوكل الخليفة العباسي . إلا أنه لم يذكر إسناده فسقط
الاحتجاج به .

وهكذا تبين لنا ضعف هذا الخبر سنداً ومتناً : إلا أن المؤلف لم يأخذ
ما ذكرناه مأخذاً سليماً ولم يعتبره ، ورأى فى هذا الخبر ما يشقى غليله ،
ويشيع رغبته بتوجيه الطعن ، لا إلى أبي هريرة وحده ، بل إلى الخليفين
الراشدين رضى الله عنهم جميعاً ، فعقب على تلك الرواية بقوله :
(فله أبوه ! كيف استظهر على الخليفة بهذه الحجة البالغة ، فأخذه من
بين يديه ومن خلفه ومن جميع نواحيه حتى لم يبق فى وسعه أن يثبت فأعرض
وأسرع . ولو أن صاحبه كان هو الأمير فى ذلك الموسم - كما زعم
أبو هريرة - ما لاذ إلى الإسراع بل كانت له الحجة على ابن عباس . وعمر
كان مع أبي بكر إذ توجه ببراءة ، وإذ رجع من الطريق فهو من أعرف
الناس بحقائق تلك الأحوال) (١) .

هذه إحدى النتائج التى يرمى إليها الكاتب من وراء ذلك الخبر ؛ ولكن
ابن عباس لم يأخذ الخليفة من بين يديه ومن خلفه ومن جميع نواحيه ،
لأن شيئاً من هذا كله لم يكن ، وإنى على يقين من عدم صحة ذلك الخبر الذى
بيئت ضعفه ، ومنافاته للذوق السليم والمنطق والمنهج العلمى ، لوجود روايات
صحيحة ثابتة ترده ، وتقوم حجة على المؤلف ، وتبرىء ابن عباس مما ألصق
به ، وتنزه الخلفاء الثلاثة عن تلك التهم الباطلة التى وجهت إليهم . وتثبت
مقام على رضى الله عنه وجهه لهم ، وتنفى كل افتراء عليه وعليهم ، وإن

(١) أبو هريرة لعبد الحسين : ١٦٨ .

هذا الروايات ستأخذ الكاتب من بين يديه ، وتسند عليه كل منفذ ، وتقوِّض كل حجة يدعيها في هذا الموضوع .

ثم يتابع الكاتب عرض بعض الأخبار ، ليدعّم ما ذهب إليه من ولاية أمير المؤمنين على رضى الله عنه للحج سنة براءة ، وإن جميع ما استشهد به مطعون في صحته ، والصحيح منه ينص فقط على إرسال أمير المؤمنين على رضى الله عنه بأول براءة . ثم يستنتج المؤلف بعد هذا ما يأتي فيقول : (ألا تراه كيف حرّف الحديث عن موضعه ، وصرف الفضل فيه عن أهله ، متقرباً فيما حرّف إلى أولياء الأمور ، ومتحجباً فيما صحّف إلى سواد الجمهور ، اختلق لهم ما يروقهم من تأمير أبى بكر الصديق . وما أدراك ما فعل ! ؟ إنه أحرص بذلك ألسنة الثقات الأثبات عن معارضته ، وألجم أفواههم أن تنبس في بيان الحقيقة ببنت شفة ، خوفاً من تألب العامة رعاع الناس ، وإشفاقاً من نكال أولى الأمر ووبالهم يومئذ ؟ وما أدراك ما يومئذ ! ؟) (١) .

إنه يتهم أبا هريرة بتحريف الحديث عن موضعه ، لأنه لم يخلق حديثاً يتمشى مع هوى المؤلف ، ويوافق ميوله وما يصبو إليه ، ويدعى أنه انتقص الإمام ، وصرف عنه ذلك الفضل الذى ادعاه في رواية الطبرسى ؛ كل هذا فعله أبو هريرة ليتقرب إلى الأمويين ؟ ! وليتقرب إلى سواد الجمهور بما يروقهم ؛ عجب من المؤلف كيف يدعى هذا ؟ ! ولم يرض أبو هريرة الجمهور ، ويكذب على الرسول من أجل ذلك ؟ أخشى أبو هريرة الجمهور ولا يخشى الله ورسوله ؟ هذا افتراء على أبى هريرة ، وافتراء على الحق ، واستخفاف بجمهور المسلمين ، وزعم واضح منه أنهم على غير صواب فيما يعتقدون ، وعلى غير هدى فيما يعرفون ، إنه يتهم الجمهور في هذا ويجعلهم ممن يمالئون السلطان . . وينساقون كما يريد . . ويتحامل على أولى الأمر فيصورهم بالمستبدين الغاشمين الطاغين . عجب من المؤلف

كيف يريد أن يقلب الحقائق التاريخية التي عرفها كل إنسان آنذاك ، وعاصرها كثير من المسلمين ، فيجعل أبا هريرة كذاباً يضع ما يروق للجمهور !! فهل الجمهور على خطأ في معرفتهم أم أن بعض أهل الأهواء الذين دفعتهم ميولهم وأهواؤهم إلى الكذب والتلفيق وقلب الحقائق هم المخطئون !! ؟ إن الواقع والبحث العلمي شيء والانسياق وراء العاطفة والهوى شيء آخر ، فالمرء أن يميل إلى أى مبدأ أو إلى أى شخص ، وله أن يحبه أو يكرهه ، ولكن لا يجوز بأى شكل أن يحرف الحقيقة . ويتخالف الواقع ، فأبو هريرة لم يكذب في هذا الخبر ولا في غيره ، والجمهور في تأمير أبي بكر على الحج لم يختلقوا أخباراً من عندهم ، إنما كانوا على الحق والصواب ، لأنهم عاصروا ذلك وعرفوه ورفضوا كل خبر يناقض الحقيقة التاريخية الصادقة . وهم في اعتقادهم هذا وأبو هريرة في خبره لم يمنعوا أحداً من أن يقول ما يعرف وما يعتقد ، وقد كانت الحرية عامة . وكان المسلمون على جانب عظيم من الجرأة في الحق ، حتى إن بعض النساء كن يناقشن الخلفاء ويستدركن عليهم ، والتاريخ يشهد بهذا ، ولو كان أبو هريرة غير صادق في خبره لانبثرت ألسنة الحق تقوّمه وترده إلى الصواب ، وقد كان في الأمة أكابر الصحابة وعلمائهم . ممن اعتزلوا الفتن ، فلم يرد قط رد أحد منهم على أبي هريرة ، وأكثر من هذا لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الخبر ، بل رواه كثيرون ، حتى إن ابن سعد عندما يروى ذلك يقول (قالوا) (١) وقد رواه ابن عمر (٢) وأبو جعفر محمد بن علي رضوان الله عليهم (٣) وغيرهم ، فهل هؤلاء جميعاً وضعوا الخبر تقرباً إلى أولياء الأمور !! ؟ وأكثر من هذا اعتراف الإمام علي رضي الله عنه بولاية أبي بكر العامة على الحج (٤) أفبعد هذا يحاول امرؤ أن يقلب الحقائق ويحرف النصوص . ويطعن في أكابر الصحابة وفي علمائهم !! ؟

(١) طبقات ابن سعد : ٢ : ١٢٠ / ١ .

(٢) طبقات ابن سعد : ٣ : ١٢٥ / ١ .

(٣) سيرة ابن هشام : ٤ / ٢٠٣ . وانظر تاريخ الطبري : ٢ / ٣٨٢ .

(٤) انظر سيرة ابن هشام ٤ / ٢٠٣ ، وتاريخ الطبري ٢ / ٣٨٢ .

ثم يستنتج الكاتب ما يلي فيقول : (أراد أبو هريرة بحديثه هذا أن يحتاج المقام المحمود الذي رفع الله ورسوله يومئذ سمكه مقام أمير المؤمنين في ذلك الموسم ، إذا كان يرمى إلى أمرين . أحدهما أن المهمة التي جاء بها على إنما كان أمرها بيد أبي بكر الصديق بسبب إمارته على الحج وولايته العامة تلك السنة على الموسم ، وأن أبا بكر لم يكتف بعلى في أداء المهمة حتى بعث أبا هريرة (١) في رهط من أمثاله الأقوياء الأشداء . . وحسبك في تزييف هذا أن الله تعالى لم ير أبا بكر نفسه أهلاً لأداء هذه المهمة فأرجعه عنها . .) (٢) هكذا أراد المؤلف أن يصوّر الحادثة ، وهذا ما استنتجه منها ، وقد ظهر زيف ما ادعى وبطلان ما زعم .

نخيل المؤلف أن أبا هريرة كان يسير بتوجيه الأمويين ، وينزل على ما يحبون ويضع لهم الحديث ، وأدلى بحجته على ذلك فساق أخباراً لا ترقى إلى الصحة والحقيقة فقال :

(قال الإمام أبو جعفر الإسكافي : إن معاوية حمل قوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في عليّ تقتضي الطعن فيه والبراءة منه ، وجعل لهم على ذلك جعلاً يرغب في مثله ، فاختلفوا له ما أَرْضاه ، منهم أبو هريرة وعمر بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، ومن التابعين عروة ابن الزبير إلى آخر كلامه) .

وقال : (لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة جاء إلى مسجد الكوفة فلما رأى كثرة من استقبله من الناس جثا على ركبتيه ، ثم

(١) يشير المؤلف إلى الحديث الذي ذكره في الصفحة ١٧٩ من كتابه عن أبي هريرة (بعثني أبو بكر في الحجة التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع بسنة في مؤذنين بعثهم يوم النحر يؤذنون بمنى : أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، ثم أردف رسول الله بعلي بن أبي طالب فأذن معنا يوم النحر) . يذكر هذا الحديث ويعلق عليه بأنه من تزوير أبي هريرة وتنميته ليرضى رعا الناس والسلطة الحاكمة . وأن هذا الحديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه . انظر البخاري بشرح السندي : ٧٦/٣ وابن سعد في طبقاته انظر ٢ : ١٢٠/١ .

(٢) أبو هريرة : ١٧٠ .

ضرب صلحته مراراً !! وقال : يا أهل العراق .. أتزعمون أنني أكذب على الله ورسوله (١) وأحرق نفسي بالنار ؟ والله لقد سمعت رسول الله يقول : «إن لكل نبي حرماً ، وإن المدينة حرمى . فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين قال : (وأشهد بالله أن علياً أحدث فيها !! فلما بلغ معاوية قوله أجازته وأكرمه ، وولاه إمارة المدينة . ص ٣٨ - ٣٩) وروى في هامش ص ٣٩ (عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن قاسم عن عمر بن عبد الغفار : أن أبا هريرة لما قدم الكوفة مع معاوية كان يجلس بالعشيات بباب كندة ، ويجلس الناس إليه فجاءه شاب من الكوفة - لعله الأصبغ بن نباته - فجلس إليه فقال : يا أبا هريرة.. أنشدك بالله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي بن أبي طالب : « اللهم وال من والاه وعاد من عاداه » ؟ فقال : اللهم نعم . قال : فأشهد بالله لقد واليت عدوه وعاديت وليه ثم قام عنه وانصرف) (٢) .

هذه أخبار مختلفة استشهد بها المؤلف ليدعم زعمه أن أبا هريرة كان عميلاً للأمويين ، وضاعاً للحديث . إلا أن هذه الأخبار مردودة سنداً وممتناً .

أولاً : أما من حيث السند . فإن ابن أبي الحديد صاحب شرح نهج البلاغة نقل هذه الأخبار عن شيخه محمد بن عبد الله أبو جعفر الإسكافي (- ٢٤٠ هـ) وهو من أئمة المعتزلة المتشيعين . والعداء مستحكم بين المعتزلة وأهل الحديث من أواخر القرن الأول الهجري وأصبح متوارثاً . وأترك التعريف بأبي جعفر وتركيبته لتلميذه ابن أبي الحديد فيقول : ذكر

(١) إن صاحب كتاب «أضواء على السنة» ساق هذه الروايات في ص ١٩٠ - ١٩١ وعلق في الهامش على هذا الخبر فقال : (يدل هذا القول على أن كذب أبي هريرة على النبي قد اشتهر حتى عم الآفاق لأنه قال ذلك وهو بالعراق وأن الناس جميعاً كانوا يتحدثون عن هذا الكذب في كل مكان . هامش ١٩٠) انظر إلى هذا المؤلف الذي أخذ عن أستاذه فبره وتفوق عليه بالاستنتاجات الخيالية والأوهام الصورية . ولكن له وقفة بين يدي الله تعالى .

(٢) يعلق صاحب كتاب «أضواء على السنة» بعد هذا الخبر فيقول : (ثم قام عنه بعد أن صفعه هذه الصفعة الأليمة . .) إنه يريد أن ينتهز أية فرصة ليصب غضبه على أبي هريرة لبغضه إياه وحقدّه عليه .

شيخنا أبو جعفر الإسكافي رحمه الله تعالى وكان من المتحققين بموالاته على عليه السلام والمبالغين في تفضيله وإن كان القول بالتفضيل عاماً شائعاً في البغداديين من أصحابنا كافة إلا أن أبا جعفر أشدهم في ذلك قولاً ، وأخلصهم فيه اعتقاداً (١) .

هذه شهادة تلميذ لأستاذه لا يرقى إليها الشك ، ولا يعترها الظن والتأويل ، فالأستاذ من أهل الأهواء ، الداعي إلى هواه ، بل من المتعصبين في ذلك ، بشهادة أقرب الناس إليه وأعرفهم به . فإذا سبق لأمثاله أن كذبوا الصحابة في الحديث بل في نقل القرآن فلبس بعيداً أن يكذبوا على أبي هريرة ويفتروا عليه وعلى بعض الصحابة والتابعين .

فروايته مردودة لسببين :

الأول : ضعف الإسكافي لعاملين : الأول لأنه معتزلي يناصب العداء لأهل الحديث ، والثاني ، أنه شيعي محترق . فقد اجتمع هذان العاملان فيه ، ويكفي أحدهما لرد روايته . وبعد هذا لا يعقل أن تقبل الجرح والتعديل أو الزواية من رجل مطعون في عدالته ، مشكوك في روايته يعادي أهل السنة ، فمن البدهة رفض روايته .

الثاني : لم تذكر هذه الروايات في مصدر موثوق بسند صحيح . علماً بأن الإسكافي لم يذكر لها سنداً فلن أقول إنها موضوعة ، بل يكفي إنها ضعيفة لا يحتاج بها .

ثانياً : وأما من حيث المتن — فلم يثبت أن معاوية حمل أحداً على الطعن في أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة أنه تطوع في ذلك ، أو أخذ أجراً مقابل وضع الحديث ، والصحابة جميعاً أسمى وأرفع من أن ينحطوا إلى هذا الخضيض ، ومعاذ الله أن يفعل هذا إنسان صاحب رسول الله وسمع حديثه وزجره عن الكذب ، وإن جميع ما جاءنا من هذه الأخبار الباطلة ، إنما كان عن طريق أهل الأهواء الداعين

إلى أهوائهم المتعصبين لمبادئهم ، فتجروأوا على الحق ، ولم يقيموا للصحة حرمها ، فتكلموا في خيار الصحابة وآتهموا بعضهم بالضلال والفسق ، وقذفوا بعضهم بالكفر ، وافتروا على أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم (١) ، وقد كشف أهل الحديث عن هؤلاء الكذبة ، لذلك ناصبت أكثر الفرق العداء أصحاب الحديث ، فاخترعوا الأباطيل وأرادوا أن تفقد الأمة الثقة بهم ، وتبغوا أحوالهم ، من ذلك ما فعله المعتزلة والروافض وبعض فرق الشيعة ، ومن أراد الاطلاع على بعض هذا فليراجع كتاب قبول الأخبار للبلخي . ولكن الله أبل إلا أن يكشف أمر هذه الفرق ، ويميط اللثام عن وجوه المتسترين وراءها ، فكان أصحاب الحديث هم جنود الله عز وجل ، بينوا حقيقة هؤلاء ، وأظهروا نواياهم وميولهم ، فما من حديث ، أو خبر يطعن في صحابي ، أو يشكك في عقيدة ، أو يخالف مبادئ الدين الحنيف إلا بين جهابذة هذا الفن يد صانعه ، وكشفوا عن علقته .

فادعاء المؤلف مردود حتى يثبت زعمه بحجة صحيحة مقبولة . وكيف نتصور معاوية يحرض الصحابة على وضع الحديث كذباً وبهتاناً وزوراً ، ليطعنوا في أمير المؤمنين على رضى الله عنه ، وقد شهد ابن عباس رضى الله عنهما لمعاوية بالفضل والعقل والفقہ (٢) وقد ذكر ذلك البخارى في صحيحه . فهل للمؤلف أن يتهم حبر الأمة وعالمها بالكذب ، أو بالتشيع لمعاوية (٣) ؟ هذا لا يمكن ، وشهادة ترجمان القرآن صحيحة ، وبذلك نفي تهمة المؤلف الأمين ! ! وقد افترى الإسكافي على الصحابة الذين ذكرهم ، وبين ابن العربى في « العواصم والقواصم » جانباً من أمرهم ومكانتهم وورعهم ، كما بينت كتب التراجم سيرتهم . ثم إن روايات أهل الأهواء تسربت إلى التاريخ الإسلامى ، وخاصة ما يتعلق بأخبار الأمويين

(١) انظر العواصم من القواصم : ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) فتح البارى : ١٠٤/٨ - ١٠٥ .

(٣) انظر أضواء على التاريخ : ص ١٩١ وما بعدها فللاستاذ محب الدين كلمة قيمة في معاوية يجدر الاطلاع عليها .

لأن كتب التاريخ كتبت بعد بنى أمية فشوهت سيرتهم (١) ومع هذا لم يعلم التاريخ الرجال الأمناء المخلصين ، الذين دوّنوا حوادثه بأسانيدھا حتى يتبين المطلع الصحيح من الباطل ، فليس كل خبر فى كتاب يقبل ويؤخذ به ، فلا بد من دراسته دراسة علمية حسب منهج المحدثين الدقيق - سنداً ومتناً .

ثم إنا نستبعد صحة هذا الخبر ، فإن عروة ولد سنة (٢٢ هـ) فكان عمره فى فتنة عثمان رضى الله عنه (١٣ سنة) ، وعندما استشهد أمير المؤمنين على رضى الله عنه (١٨ سنة) . فمن يتصور خليفة معاوية يحمل عروة ابن الزبير ليضع أحاديث تطعن فى على رضى الله عنه ؟ ثم إن عروة نفسه كان يافعاً على عتبة العلم لم يشتهر بعد . فكان أخرى بمعاوية - لو صح الخبر - أن يغرى من هو أشهر منه وأعلم من كبار الصحابة والتابعين . وإن قال قائل إنما استعان به أيام خلافته بعد استشهاد الخليفة الراشد الرابع ، فالجواب بدهى فى أن عروة كان حين وفاة معاوية ابن (٣٨) ثمان وثلاثين سنة ، فلم يستفيد منه؟ وفى الأمة كبار الصحابة والتابعين . أيفيد منه ليضع له الحديث كما زعم الكاتب ؟ إن كلمة المسلمين اجتمعت سنة (٤٠) عام الجماعة حين بايع الحسن معاوية بالخلافة وثبتت دعائم الحكم ، فلم تبق أية ضرورة للدعاية للأمويين وهم الحكم وبيدهم الزمام . ولو سلمنا جدلاً أن عروة قد قام بما ادعاه المؤلف !! فهل يسكت عنه علماء الأمة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وبينهم الأبطال الشجعان وفيهم الأقوياء الأفاض ؟ ؟ لقد كانت الأمة الإسلامية واعية فى ذلك العصر ، عرفت أبنائها الحوادث جميعها وعاصروها واختبروها فلم تعد تخفى دقائقها على أحد ، وعرف المسلمون قاداتهم من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يكن من السهل أن يغير وجه الحق بعض الصحابة والتابعين - كما زعم المؤلف - لإرضاء الخليفة وإشباع ميوله ورغباته . وإن من يحاول إثبات صحة هذا الخبر ليتجنى على الأمة جميعها ، ويجعل من عاصر

(١) العواصم من القواصم : ص ١٧٧ .

تلك الحوادث بلهاً مغفلين ، يعمى عليهم الحق بالدعايات الكاذبة والأخبار الموضوعية ، والواقع يثبت خلاف ذلك ، ويثبت وضع الخبر وعدم صحته .

أما الخبر الثانى وهو قدوم أبى هريرة العراق ، فإنه من رواية الإسكافى وقد عرفناه وعرفنا منزلة أخباره ، ولو سلمنا - جدلاً - بصحة هذه الرواية ، فإن أبى هريرة يدفع عن نفسه ما أشاعه بعض خصوم الأمويين . ثم إن الحديث الذى روى عن أبى هريرة ينبنى نفيًا قاطعاً صحة هذه الرواية ويبين زيفها . فقد روى مسلم عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « المدينة حرم ، فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . لا يُقبل منه يوم القيامة عدل ولا صرف » (١) . فليس فيها تلك الزيادة التى اختلقها أيدى الواضعين فى ذم الإمام على لينال أبو هريرة أجره من معاوية رضى الله عنهم جميعاً .

والمؤلف الأمين يحذف من الرواية بعضها وهو « إن لكل نبى حرماً وإن حرماً بالمدينة ما بين غير وثور » لأن هذا القسم سينقض روايته وادعاءه لأن الثابت عن أبى هريرة أنه لم يذكر هذا بل ذكره أمير المؤمنين على رضى الله عنه فى كلمة مشهورة له كما فى صحيح مسلم (٢) إلا أن الإسكافى ذكرها عن أبى هريرة (٣) وهذا دليل آخر على سوء نياتهم وموقفهم من أبى هريرة خاصة وبعض الصحابة عامة .

ثم إن المؤلف نفسه يناقض برواياته ما يزعمه ويدعيه . فقد زعم قبل قليل فى الصفحة (٢٥) من كتابه أن بسر بن أبى أرطاة ولى أبى هريرة المدينة حين قدم إليها . وفى الصفحة (٣٩) يقول : (فلما بلغ معاوية قوله أجازه وأكرمه وولاه إمارة المدينة) ! فأى الخبرين يجب المؤلف أن يعتمد

(١) صحيح مسلم : ٩٩٩/٢ حديث ٤٦٩ .

(٢) انظر صحيح مسلم : ٩٩٥/٢ وما بعدها و ١١٤٧/٢ وقد نقل صاحب «أضواء على السنة» الرواية كاملة ظناً منه أنه يوفق لإثبات خطأ أبى هريرة ولم يفلح لأنها ليست من روايته . انظر صفحة (١٩٠) من كتابه .

(٣) شرح نهج البلاغة : ٤٦٧/١ .

ونأخذ به ؟ أم أن المؤلف يرى في الخبر الثاني تأكيداً لإمارته على المدينة ؟
إن له ما أراد وما اختار من الروايات المتعارضة ! ! .

وأما ما ذكره في الهامش من صفحة (٣٩) رواية عن الثوري فقد
نقلها إلينا أبو جعفر الإسكافي وجربنا عليه الكذب والظعن في الصحابة
فروايته هذه غير مقبولة من طريقه ، وهناك رواية عن أبي هريرة ليست
فيها الزيادة ورد الشاب عليه (فأشهد بالله لقد واليت . .) التي ذكرها
الإسكافي ، فالرواية عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه قال : دخل
أبو هريرة المسجد فاجتمع إليه الناس فقام إليه شاب فقال : أنشدك بالله سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم
وال من والاه وعاد من عاداه » ؟ قال : فقال : إني أشهد أني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال
من والاه وعاد من عاداه » . رواه أبو يعلى والبخاري بنحوه (١) .

إن هذه الرواية تثبت مكانة أبي هريرة عند أهل العراق ، إذ يستشهدونه
عن سماعه لحديث في مكانة على رضي الله عنه ، بخلاف ما ذهب إليه
الكاتب ، وليس فيها تلك الزيادة التي ألحقت لحاجة في نفس من صنعها ،
وحاول أن يدلس على الناس حقيقة الحديث . . وهكذا ينكشف أمر
هؤلاء الذين خاضوا في الصحابة وأعراضهم وعدالتهم ودينهم . . ولم تكن
هذه الحادثة صفقة أئمة (٢) من ذلك الشاب لأبي هريرة ، بل كانت صفقة
قاضية من الحق لأعدائه ! !

ويتابع المؤلف افتراءه على أبي هريرة ويتهمه بالولاء للأُمويين حتى
زعم أن أبا هريرة كان يرتجل الأحاديث يدافع بها عن منافقي بني أمية (٣)
الذين لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .

(١) مجمع الزوائد : ١٠٥/٩ وقال : (وفي أحد إسنادي البخاري رجل غير مسمى ،
وبقية رجاله ثقات في الآخر . وفي إسناد أبي يعلى (داود بن يزيد وهو ضعيف) فالحديث صحيح
في إحدى روايتي البخاري .

(٢) إشارة لما قاله مؤلف « أضواء على السنة الحميدة » في الصفحة ١٩١ .

(٣) انظر كتاب « أبو هريرة » لعبد الحسين ص ٣٩ .